

مسابقة «ملكة جمال الكون» في إيلات.. محاولة أخرى لجذب السياحة العالمية وتحسين صورة إسرائيل!

شركات التواصل الاجتماعي قد يصل إلى ٩٠ مليون دولار. بحسب تالي أشكولي، وهي تعتبر المشرف الرئيسي على تنظيم المسابقة في إسرائيل، فإن حدثًا كهذا، والذي استمر على مدى أسبوعين وتكلل بالمسابقة النهائية في تاريخ ١٢ كانون الأول، من شأنه أن يشكل رافعة حقيقية للسياحة إذ إنه يقام إسرائيل بصورة مختلفة للعالم، فعلى مدى أسبوعين تحولت المشاركات في المسابقة، بصحة مئات العدسات الصحافية وشخصيات معروفة في مجال التقى، وسهول الفجر وعلى ضفاف البحر الميت. وتم التقاط العديد من الصور والبوسترات والفيديوهات الترويجية التي تجمع ما بين جسد المرأة والمشاهد الطبيعية الخلابة لجنوب فلسطين، لتقدم إسرائيل إلى العالم على أنها واحة للحضارة في منطقة الشرق الأوسط. ومن غير الممكن تجاهل الاهتمام الكبير الذي حظيت به ملكات جمال البحرين والإمارات والمغرب خاصة بعد اتفاق التطبيع المبرم بين هذه الدول وإسرائيل. فقد لاقت ملكة جمال المغرب كوثر بن خليفة اهتمامًا غير مسبوق ربطه البعض باتفاق التطبيع بين إسرائيل والمغرب، وتمت استضافة بن خليفة بعدة برامج تلفزيونية منها «برنامج أوفيرا وبروك» الذي يبث على القناة ١٢ الإسرائيلية للحديث حول العلاقة الثقافية بين إسرائيل والمغرب وخاصة اليهود المغاربة وكان إسرائيل لم تحسب هذه الثقافة منذ إقامتها. ولتزيين هذه العلاقة الطبيعية قام مصمم الأزياء الإسرائيلي المشهور أفيغاد أريك بتصميم فستانها، وهو الذي صمم «فستان القدس» للوزير السابقة عن حزب الليكود، ميري ريفغ، في حفل الأوسكار قبل سنوات، وكانت عليه صورة القدس.

وهكذا لا يمكن فصل الجمال عن السياسة. فقد كانت هذه المسابقة محاولة أخرى لإسرائيل لتجميل احتلالها وإخفاء نظام الفصل العنصري الذي تفرضه على الفلسطينيين. في المقابل، كانت مسابقة ملكة جمال الكون مناسبة أخرى لرؤية كيفية التفاعلات العالمية مع مسألة المقاطعة، وحتى لو لم تتم الاستجابة لمطالب المقاطعة بشكل كافٍ إلا أن تصريح ملكة جمال الكون السابقة من أصول مكسيكية التي قالت إنه «يجب فصل السياسة عن مسابقات الجمال»، كرد على الحملات والأصوات التي دعت إلى مقاطعة الحقل، هو بحث ذاته رد سياسي بامتياز.

(هوامش)

1. <https://www.israelhayom.co.il/culture/tv/article/3504600>
2. <https://www.maariv.co.il/news/israel/Article-878905>
3. <https://www.theguardian.com/us-news/2016/oct/12/donald-trump-miss-usa-dressing-room-2001-rehearsal>
4. <https://www.haaretz.co.il/gallery/opinion/premium-1.10019671>
5. <https://www.ynet.co.il/laisha/article/514mRGKu>
6. <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=97560>

كتب وليد حباس ومريم فرح:

بتاريخ ١٢ كانون الأول الحالي أقيمت المسابقة النهائية لملكة جمال الكون (لتمييزها عن ملكة جمال العالم) في مدينة إيلات في جنوب إسرائيل. وهذه هي المرة الأولى التي تستضيف فيها إسرائيل مسابقة ملكة جمال الكون. وتستعير المسابقة تسويقًا لإسرائيل، وأحد أهم حملات «العلاقات العامة، لتحسين صورتها والتي من شأنها الترويج لإسرائيل (وخصوصاً مدينة إيلات) باعتبارها وجهة للسياحة في الوقت الذي تشهد فيه السياحة الإسرائيلية تراجعاً ملموساً بسبب انتشار فيروس كورونا من جهة، ولأسباب سياسية تتعلق بصورة إسرائيل كدولة إبارتاهيد من جهة أخرى. هذه المرة، وخلال إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت عن إغلاق المطار في وجه السياح الأجانب وصلت إلى إيلات ٨١ ملكة جمال ونحو ١٢٠ شخص كطواقم مرافقة لهن. بالإضافة إلى ذلك، هبط في مطار إيلات مئات الصحفيين من أهم وكالات الأنباء العالمية وآلاف الزوار المهتمين بهذا المهرجان العالمي الكبير. كما وصل إلى المدينة نحو ١٠٠ شخصية هامة (VIP) جاؤوا لتحديد من الولايات المتحدة وضمان فنانين من الصنف الأول^(١). في المسابقة، شاركت ملكات جمال الإمارات والبحرين والمغرب، بينما ملكة جمال جنوب أفريقيا لم تقاطع المسابقة حتى بعد أن صرح المؤتمر القومي الأفريقي، وهو الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا، بأنه لا بد من مقاطعة مسابقة ملكة جمال الكون في إسرائيل حيث يسود هناك نظام الإبارتاهيد، في المقابل كانت ملكة جمال اليونان هي الوحيدة التي قاطعت المسابقة بشكل نهائي^(٢).

في هذه المقالة نتوقف عند بعض حثيئات المسابقة ونركز على الطريقة التي اتبعتها وزارة السياحة الإسرائيلية بالإضافة إلى بلدية إيلات لتسويق دولة إسرائيل باعتبارها وجهة للسياحة من خلال استغلال حدث عالمي يعتبر جاذباً للعديد من وكالات الإعلام الغربية والذي تم بثه مباشرة على قناة فوكس وحضره ما يقارب ٦٠٠ مليون مشاهد بشكل مباشر.

تعتبر استضافة مدينة إيلات الإسرائيلية لمسابقة ملكة جمال الكون أمراً غريباً باعتبار العديد من المراقبين، فعلى العكس من مسابقة ملكة جمال العالم والتي تعتمد معايير جمال الجسد بالإضافة إلى معايير تتعلق بالشخصية والدور المجتمعي والنشاط الثقافي، فإن ملكة جمال الكون تركز أكثر على المظهر الخارجي للمرأة. وتعرض المسابقة إلى العديد من الانتقادات من قبل جمعيات نسوية لما تحمله من رسائل لتسليح المرأة وتحديد معايير جمال بعيدة عن واقع النساء منذ قبل نحو ٢٠ عاماً، وارتبط اسم المسابقة -ملكة جمال الكون- مع اسم دونالد ترامب الذي كان في حينها ما يزال رجل أعمال أرمي^(٣) وفي العقد الأخير، أقيمت مسابقات ملكة جمال الكون في مدن عالمية توصف بأنها وجهة للقمار والدعارة مثل لاس فيغاس، ومنتجعات قمار في فلوريدا وأتلانتا بالإضافة إلى بانكوك. كل هذه المدن التي استضافت مسابقة ملكة جمال الكون في العقد الأخير لا تحتوي على مشاهد طبيعة خلابة، وإنما تعتمد على السياحة الجنسية والقمار^(٤) وإن اختيار مدينة إيلات هذه المرة أثار العديد من التساؤلات على اعتبار أن هذه المدينة الإسرائيلية الصغيرة ليست لديها أي مميزات لتمييز إدراجها جنباً إلى جنب مع هذه الجهات السياحية العالمية التي تجذب نوعاً معيناً من السياح. ومع ذلك، فإن منظمي الاحتفال



تتويج الهدية هارتاز ساندو ملكة لجمال الكون في إسرائيل في ١٢ الجاري. (إيأب)

وثيقة جديدة مسربة: وزارة الصحة الإسرائيلية متورطة في قضية «اختفاء أطفال اليمن»!

كتب عبد القادر بدوي:

كشفت صحيفة «هارتس» في مطلع كانون الأول الجاري عن وثيقة مسربة كانت وزارة الصحة الإسرائيلية قد منعت نشرها في العام الماضي، تكشف توطر النظام الصحي في قضية اختفاء أطفال عائلات هاجرت إلى إسرائيل من اليمن ودول الشرق والبلقان بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٥٤. ويأتي هذا الكشف استمراراً للنقاش الإسرائيلي المستمر منذ ذلك الحين حول هذه القضية التي ظلت تتفاعل على مدار العقود الماضية، وبقيت عاقلة بين العائلات اليمنية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة طيلة هذه الفترة.

لجان تحقيق وقضية مفتوحة على مدار عقود
تمثلت هذه القضية في اختفاء آلاف الأطفال من عائلات هاجرت إلى إسرائيل من اليمن، وأيضاً من العراق وتونس والمغرب ودول البلقان وغيرها، في خمسينيات القرن الماضي، وهي ما باتت تعرف إعلامياً بقضية «الأطفال اليمنيين والبلقانيين». ادعت السلطات الإسرائيلية آنذاك أن الأطفال ماتوا في المستشفيات بسبب أمراض معدية، وقد تم إبلاغ عائلاتهم بذلك دون وجود أي دليل يُثبت ذلك. بعد عدة سنوات؛ عادت القضية إلى النقاش حينما وصلت إلى العائلات المذكورة أوامر تجنيد في الجيش الإسرائيلي لأبنائهم الذين ادعت السلطات الإسرائيلية بأنهم «أموات»، وادعت العائلات لاحقاً أن الأطفال قد تم اختطافهم بشكل منظم من قِبل الدولة والوكالة اليهودية، بهدف بيعهم لعائلات من أصول أوروبية تبحث عن أطفال للتبني، أو لناجين من المحرقة لا ينجبون، أو أن الغرض من اختطافهم كان استخدامهم في إجراء تجارب طبية.

في ضوء ذلك وعلى مدار عقود، تم تشكيل ثلاث لجان تحقيق في هذه القضية؛ لجنة بهلول مينكوفسكي (١٩٦٧)؛ لجنة شليف (١٩٨٨)؛ لجنة التحقيق كوهين-كدمي (١٩٩٥) والتي نشرت توصياتها واستنتاجاتها العام ٢٠٠١. عملت اللجان هذه على فحص قرابة ١٠٥٣ حالة اختفاء للأطفال بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٥٤، وخلصت إلى أن معظمهم لقوا حتفهم، بينما لم تزل آثار ٦٩ منهم مجهولة، فيما عثرت العائلات على خمسة منهم. أما استنتاجات لجنة كوهين-كدمي (لجنة تحقيق رسمية)؛ فجاء فيها أنه لم يتم العثور على أي أدلة يمكن من خلالها القول بوجود ممارسة لـ «الاختطاف المؤسسي» من قِبل السلطات الرسمية في هذه القضية.^(١)

في أواخر العام ٢٠١٦، ونتيجة لقرار حكومي في ذات الشأن، أتاح أرشيف الدولة مئات الآلاف من الوثائق المتعلقة بعمل هذه اللجان، وفي نفس الوقت تم تعديل سرية المواد الأرشيفية الأخرى التي لم يتم طرحها داخل اللجان وتدور حول القضية. لاحقاً، وفي العام ٢٠١٩، تعديداً، وافقت المحكمة العليا على طلبات استئناف

تقدمت بها عائلات يهودية من أصول يمنية، وقزرت النظر في الاستئنافات كقضية واحدة، إلى أن اعترفت الحكومة الإسرائيلية، في شباط الماضي، لأول مرة، بأن هناك ظلماً طال عائلات المهاجرين اليهود اليمنيين والشرقيين والبلقانيين، واعترفت أيضاً بالأضرار التي لحقت بهم، وأقرت تقديم تعويضات لهذه العائلات تبلغ ١٦٢ مليون شيكل، وقد جاء هذا القرار بعد جولات من المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية من جهة، وممثلي العائلات.^(٢)

تقرير مسرب يكشف توطر الطاقم الطبي ومن خلاله وزارة الصحة في القضية^(٣)

يشير التقرير الذي كشفت عنه صحيفة «هارتس» في مطلع الشهر الجاري، وأعدّه كل من البروفسور ايتمار غروتو، الذي شغل منصب نائب المدير العام السابق لوزارة الصحة، والدكتورة شلوميت أفني، المفوض السابق لمنع التمييز والعنصرية في الوراثة، والمتدرب ضمن طاقمها يوفال شارال، إلى توطر أفراد الطاقم الطبي في هذه القضية، وقدمت في خلاصته توصية لوزارة الصحة طالبها فيها بتقديم اعتذار نيابة عن المجتمع الصحي (الطبي) بسبب توطر بعض الطواقم الطبية في القضية، كما قدم التقرير توصية أخرى دعا فيها وزارات حكومية أخرى التحقيق في القضية والكشف عن توطر بعض طواقمها العاملة، وقد تم تقديمه إلى مدير عام وزارة الصحة في آذار المنصرم. وبحسب «هارتس»، فإن وزارة الصحة رفضت نشر التقرير حتى الآن، كما ويتجنب وزير الصحة نيتسان هوروفيتس (ميرتس) الإجابة عن التساؤلات والاستفسارات المتعلقة بهذا الشأن.

استندت مسودة التقرير بشكل أساس إلى مواد ووثائق من لجنة التحقيق الحكومية «كوهين-كدمي» بالإضافة إلى وثائق من أرشيف الدولة وشهادات من العائلات والطاقم الطبي، واعتبرت أن «مشاركة الطواقم الطبية، بشكل فعلي، في نقل الأطفال من حضانات الأطفال في مخيمات المهاجرين (معسكرات الاستيعاب)؛ إبلاغ العائلات بوفاة أطفالها دون وجود شهادات وفاة أو جثث، ودون تقديم توضيح لظروف الوفاة أو مكان الدفن؛ واتخاذ الموظفين أفراد الطواقم الطبية قرارات طبية للرضع دون موافقة أو معرفة والديهم؛ بما في ذلك إجراء تشريح الجثة لأغراض البحث- في ظل مزاعم إجراء بعض الدراسات على الرضع الأحياء، كل هذه الممارسات يراها التقرير على أنها تندرج ضمن بند «إساءة الممارسة الطبية»، وأنه حتى في ظل عدم وجود تشريح، أو مدونة أخلاقية محددة آنذاك فيما يتعلق بعمليات التشريح أو البحث، تظهر العديد من «الشكوك والأسئلة الأخلاقية والاجتماعية حول سلوك الطاقم الطبي وممارساته».

وقد جاء هذا التقرير بعد أن أوصت اللجنة العامة لوزارة الصحة المسؤولة عن العنصرية والتمييز والإقصاء في الوزارة في العام ٢٠١٨، بالبحث عن شبهة ممارسة «العنصرية المنظمة/المؤسسية» في قضية «أطفال



امراة تشارك في تظاهرة ضد اختطاف أطفال يمينيين في الخمسينيات.

(عن: هارتس)

المشاركة في إعداد التقرير. إجمالاً؛ يُشير نشر التقرير في هذه المرحلة، بحسب كاتبته الصحافية تمار كابلانسكي، «تساؤلات تتعلق بمسألة التعويضات» من الممكن أن تُسبب «إزعاجاً للدولة»، ولهذا السبب ربما ترفض وزارة الصحة نشره، ولذلك على ما يبدو أعادت وزارة العدل التقرير لوزارة الصحة، بعد أن رجحت الحكومة في مطلع العام الجاري المخطط «الترتيب المالي» لعائلات الأطفال اليمنيين (التعويضات)، ولذلك قد يكون نشر مسودة تقرير وزارة الصحة عقبة أمام الدولة لتنفيذ مخطط رفض الادعاءات في هذه القضية.

(هوامش)

1. للاستزادة، انظر: <https://bit.ly/3e5s0yK>.
2. للاستزادة، انظر: <https://bit.ly/3F9JPZr>.
3. تمار كابلانسكي، «هارتس تكشف: وثيقة وزارة الصحة تحمل فيها نفسها مسؤولية في قضية أطفال اليمن»، «هارتس»، 08.12.2021. <https://bit.ly/3FbDVqV> (أخر استرجاع 18.12.2021).

تغذية الأطفال، وإنما أن السبب يعود إلى العائلات نفسها. يقول مؤلفو التقرير إن هذه التصورات العنصرية «أثرت على تصور المهنيين الصحيين لمصالح الطفل الفضلى وكانت بمثابة أساس لتبرير فصل الأطفال عن عائلاتهم». لذلك يعتبر التقرير أن الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة كوهين-كدمي غير مقنعة ويؤمن ويمكن التحفظ عليها بشكل صريح. كما يُسلط الضوء على عملية إشراك العاملين في المجال الطبي في آليات التبني التي حدثت بعد عملية فصل الأطفال عن عائلاتهم.

وفي سياق رد وزارة الصحة على استفسارات تقدمت بها صحيفة «هارتس» حول عدم نشر الوزارة للتقرير، قالت إن هذا ليس تقريراً بل مسودة داخلية للوزارة تستعرض عدداً من الشهادات والأدلة المنشورة على مدار السنوات الماضية بشأن قضية الأطفال اليمنيين وتوطر الكادر الطبي فيها، وأن المواد لا تحتوي على وثائق أرشيفية أو أدلة تاريخية لم يتم نشرها حتى الآن، بل على مراجعة لمجموعة من المواد المنشورة، وقالت إن إنجاز العمل عليها تأخر بسبب الانشغال بأزمة كورونا، وكذلك بسبب تقاعد ومغادرة جميع الأطراف

اليمن» وغيرها، كما أوصت بإشراك العائلات المتضررة كما حدث في بعض البلدان (كندا وأستراليا مثلاً). وقد بدأت اللجنة برئاسة غروتو بالعمل والتنسيق مع مؤسسة عميرام (الجمعية التي تمثل عائلات الأطفال المختطفين) بالبحث في هذه القضية. تشير الأبحاث الأكاديمية المتضمنة في التقرير إلى التصورات السائدة في أوساط الطواقم الصحية آنذاك، حيث ساد تصور مفاده أن المهاجرين كانوا «نقيضاً للشخص الصحي» وأن لديهم «عادات متخلّفة» و«غريبة» مُشعبة بالخرافات والجهل، خاصة فيما يتعلق برعاية الأطفال والرضع، إلى جانب ذلك، هناك تركيز على انخفاض مستوى النظافة دون الإشارة إلى الظروف الصحية القاسية والسيئة في مخيمات الاستيعاب، كما أن الخطاب الطبي في غالبية كان يؤكد على إهمال الأمهات الشرقيات للطفل، وعلى مظاهر «غياب النظافة» و«عدم الاهتمام في تقديم الرعاية الكافية» و«اللامبالاة»، إلى جانب الإهمال الموضوعية المتمثلة في النقص الموضوعي للغذاء والظروف المعيشية السيئة هي السبب في سوء



(عن: هارتس)

الاستباحة بالنفايات، مشهد من النقب.

الإهمال، النفايات، مخططات الترحيل ونهب الأراضي، الكلاب والجريمة... عن علاقة سببية تحكم حياة المواطنين العرب في النقب!

كتب سليم سلامة:

«الجنوب هو الساحة الخلفية لدولة إسرائيل. إليه تُلقى أكوام النفايات غير المراقبة والتي توفر الغذاء لجوقات الكلاب المتوحشة وتسبب تكاثرها بصورة مفرغة، طفلة بدوية في الرابعة من العمر، افترستها الكلاب وقتلتها، كثيرون آخرون تعرضوا لعصاات خطيرة، رؤوس كثيرة من الضان تلتهم يومياً والسكان يقفون عاجزين حيال آلاف الكلاب المتوحشة وحيال إهمال السلطات الرسمية التي لا توفر أي حل... روائح كريهة قوية جداً تزكم الأنوف حال الوصول إلى قرية بيت هداج... روائح تنبعث من جثث الحيوانات المتعفنة ومن أكوام الزبالا المرتفعة جداً. لا حاجة إلى الابتعاد كثيراً عن بيوت هذه القرية البدوية في النقب، على بعد كيلومترات قليلة من مدينة بئر السبع، لتلتقي وجها لوجه بالساحة الخلفية لدولة إسرائيل: أكوام كبيرة جداً من الخردوات، من النفايات ومن جيف الحيوانات المتعفنة الملقاة في المنطقة.»

هذا التوصيف المختزل، لكن المكثف، لأحد جوانب المأساة اليومية التي يكابدھا المواطنون العرب في النقب، هو الذي يفتتح به روني زينغر تحقيقه الصحافي المنشور في موقع «مركز شومريم» (الخراس)، الذي يعرّف نفسه بأنه «مركز للإعلام والديمقراطية؛ جسم إعلامي غير سياسي غايته تعزيز أسس الديمقراطية في إسرائيل من خلال المشاريع الإعلامية والتعاون مع وسائل الإعلام الإسرائيلية الأخرى»، تحت عنوان لافت ومثير يتساءل: «أتريدون فهم إهمال البدو الذي يقود إلى الجريمة؟»، ثم يجيب: «ابدأوا بالكلاب!»

بعد أيام قليلة من زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، (يوم ٦ كانون الأول الجاري) على رأس عدد من وزراء حكومته وقيادة شرطة إسرائيل وعدد من رؤساء السلطات المحلية اليهودية، إلى منطقة الجنوب تحت عنوان «التصدي لتصاعد الجريمة في المنطقة»، وما تخلل هذه الزيارة من تصريحات تحريضية مباشرة على المواطنين العرب في النقب، كجزء لا يتجزأ من، بل ذروة أخرى في سلسلة وأجواء التحريض العام المستمر على العرب في النقب، بمشاركة وزراء في الحكومة وأعضاء كنيست ورؤساء سلطات محلية يهودية، يقودهم جميعاً «الإعلام» الإسرائيلي المجند تماماً لكل «جهد» تحريضي ضد العرب في هذه البلاد. وفيما ادعى البيان الرسمي الذي صدر عن رئاسة الحكومة بأن زيارة بينيت ووزرائه إلى جنوب البلاد جاءت في إطار خطة مكافحة الجريمة والعنف العربي «لمتزمة بحل المشاكل في منطقة الجنوب، وعلى رأسها مكافحة الجريمة وبسط سلطة الدولة وقوانينها!» وقال، وهو يقف على تلة مرتفعة تطل على مدينة رهط، كبرى البلدات العربية في النقب: «جئنا إلى هنا، إلى جنوب البلاد، كجزء من خطة مكافحة الجريمة التي تفتت في المجتمع العربي في هذه المنطقة!» مهدداً متوعداً بـ «نحن نتصرف وسنواصل التصرف بقبضة حديدية، لكي يستعيد السكان هنا شعورهم بالأمان!» أما «السكان» الذين يريد لهم بينيت «أن يستعيدوا شعورهم بالأمان»، فهم السكان اليهود أساساً، بل حصرياً على الأرجح.

ذلك أن هذه الزيارة، المدججة بالحضور الرسمي، السياسي والأمني، تأتي في أوج حملة التحريض المكثفة التي يتعرض لها المواطنون العرب في النقب في الآونة الأخيرة، وخصوصاً بعد انضمام «الإعلام» الإسرائيلي ورؤساء سلطات محلية يهودية في الغرب المتوحش»، ودائمًا ما يقترن هذا الخطاب في إطارها، بنشر تقارير إعلامية وتنظيم مظاهرات احتجاجية وإنشاء مجموعات وصفحات خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مهمتها الأساس التحريض على المواطنين العرب، حتى أن بعضها قد بلغ حد التحريض على القتل، بصورة مباشرة وصرحة تماماً. وقد جاءت هذه الحملة لتنتشر حالة من الهوس حيال «فزع السكان اليهود من فوضى السلاح والجريمة لدى العرب في النقب» والتي تُهدد أمنهم وحياتهم، الفزع من كون السكان اليهود «محاطين بهذا الكم من العرب الخارجين عن القانون»، أو كما وصفهم بينيت ذاته بالـ «ميليشيات التي تعمل كما في الغرب المتوحش»، ودائمًا ما يقترن هذا الخطاب العنصري المفروز، الشكوى من فوضى السلاح والعنف والجريمة، بالشكوى من «فوضى البناء لدى بدو النقب» وفوضى ما يصفونه بـ«فغو البدو لأراضي الدولة»، لتأتي المطالبة بـ «القضاء على ظاهرة العنف والجريمة في المجتمع العربي في النقب» وبـ «إعادة فرض سلطة الدولة وبسط سيادتها على المنطقة» لان «البدو قد استولوا على الأرض في النقب وأشاعوا فيه حالة من

عدم الأمن والأمان والاستقرار!» لكن تصوير النقب وكأنه «غابة لا يحكمها أي قانون»، بغية إثارة الرأي العام اليهودي والتحريض ضد العرب في النقب، وسط تجاهل وتغيب تأمين لعنف الدولة والشرطة الرسميين تجاه المواطنين العرب في النقب، والذي يتجسد أولاً وأساساً في الإهمال والحرمان من أبسط الخدمات الأولية ومقومات الحياة الأساسية، ناهيك عن أعمال الهدم المتكررة بحق مئات البيوت العربية في النقب، والاعتداءات البوليسية المتكررة، إلى جانب اعتداءات الشبان اليهود على شابات عربيات وعلى سيارات عربية في مدينة بئر السبع، إنما يندرج - كما يؤكد قادة السكان العرب في النقب - ضمن خطط ترمي إلى محاصرة بدو النقب في غيوتات للنوم فقط والسيطرة على أراضيهم وسلبها، رغم أن العرب في النقب لم يهودوا يمتلكون سوى ٣٪ فقط من الأرض هناك.

ليس من التجني على الحقيقة القول إن ما أدلى به رئيس الحكومة يشكل ترجمة واضحة لمخططات السيطرة على الأرض في النقب؛ وهو ما دعا إليه أيضاً وبكل وضوح رئيس بلدية بئر السبع، روبيك دانييلوفيتش، الذي قال إنه «قد حان الوقت لاتخاذ القرار وتنفيذه: استعادة القدرة على الحكم على الفور، بكل قوتنا وبدون تنازلات، والبعد بتنظيم تطوين البدو المششتين من المناطق المفتوحة في الداخلية، أيلت شاكيد، في قولها، خلال الجولة إياها في الجنوب، إن «هناك خطة منظمة لإقامة ١٢ بلدة استيطانية يهودية جديدة في النقب يجري العمل عليها الآن»، وأوضحت شاكيد أن الخطة المذكورة ستضمّن «إعادة الأرض إلى دولة إسرائيل، ثم البدء بتجميع البدو المششتين من المناطق المفتوحة الوهمي النقب إلى المناطق القانونية، بدلاً من التوسع الوهمي القائم»، وقالت إن «الخطة تضع شرطاً سيتم بموجبه إخلاء السكان البدو و«تركيزهم» في «مناطق سكنية ثابتة»؛ وهي (الخطة) التي اعتبر رئيس مجلس إقليمي لبلدات يهودية في الجنوب أنها «مستمنع الجريمة، في النهاية»، مضيفاً أن «تعزيز الاستيطان اليهودي هو في مصلحة البدو، أيضاً!»

غير أن مخطط «تجميع وتركيز البدو في النقب» عبر إقامة تجمعات سكنية جديدة لهم، على جزء صغير من مساحات الأراضي التابعة للقرى المحرومة من الاعتراف الرسمي، ووضع اليد على غالبيتها العظمى لصالح المشاريع الاستيطانية والتهويدية ومشاريع البنى التحتية الفطرية، والذي يجري العمل على تنفيذه تحت ستار كثيف من دخان التحريض كما ذكر أعلاه، هو الذي دفع «لجنة التوجيه العليا لعرب النقب» إلى التحذير من «ازدياد وتيرة الترحيل والتهمجير وهدم البيوت العربية في النقب»، معتبرةً أن «حملة التحريض العنصرية المنفلتة ضد الأهل في النقب التي تقودها عصابة من العنصريين والفاشيين ترمي إلى نزع الشرعية عن الأهل في النقب وتسهيل تنفيذ مخططات الترحيل والتهمجير وهدم البيوت»!

غياب السيادة الحقيقية و«دولة عالم ثالث»!
يستعيد تحقيق «شومريم» حادثة، مأساة انفضاض

مجموعة من الكلاب المتوحشة على الطفلة بشرى أو لقيمة، ابنة السنة وتسعة أشهر فقط، في نيسان العام الماضي، بينما كانت تلهو أمام بيت عائلتها في قرية بير هداج. انقضت الكلاب على الطفلة فعضتها مرات عديدة وأصابها بجروح خطيرة نقلت على أثرها إلى مستشفى بئر هداج وهناك فارقت الحياة بعد يومين اثنين فقط. «ببساطة، الكلاب افترست بشرى»، يقول سلمان بن حميد، مدير عام مجلس «نفيه مدار» التي تتبع بير هداج إلى منطقة نفوذ وسلطته، ويضيف: «الأطفال يخشون الخروج من منازلهم والأهالي يخافون السماح لأولادهم بالتجول خارج المنازل، لأن هذه الكلاب، التي تُعد بالمئات، تفترس المواشي وتهاجم الأطفال باستمرار». ويقول: «المشكلة الأكبر من مشكلة الكلاب هي أن ليس ثمة عنوان يمكن التوجه إليه؛ أما والد الطفلة بشرى، عودة أبو لقيمة، فيقول إن «هذا كان متوقعاً... فجوقات الكلاب الخطيرة هذه تتجول في المنطقة على الدوام وبكامل الحرية، بدون أن تحظى شكاوى المواطنين المتكررة بأي اهتمام أو علاج من الجهات الرسمية المسؤولة.»

ليست المسألة محصورة في ظاهرة الكلاب المفترسة التي تتجول بحرية تامة وبمسورة خطيرة جداً والتي خرجت عن السيطرة تماماً»، يقول د. يهوشواغ شكيدي، العالم الرئيس في «سلطة الطبيعة والحدائق»، وإنما هي قضية انعدام السيطرة وغياب السيادة التافين. الدولة غائبة تماماً في هذا الموضوع! وهو ما يؤكد أحد مواطني قرية بير هداج فيقول: «ليست هناك دولة في قرانا البدوية. نحن نعيش هنا وحدنا، بقدراتنا نحن وبقوانا الذاتية فقط». ثم يعود شكيدي ليشدد على أن «جوقات الكلاب التي تتكاثر هنا دون أي سيطرة، فيما هي تغتذى على أكوام النفايات التي تتراكم دون أي رقابة أو معالجة، هي التجسيد البصري الأبرز لانسحاب الدولة من ساحتها الخلفية في منطقة الجنوب بشكل عام، ومن حقبة سكان المنطقة البدو بشكل خاص... موت الطفلة الخاصة في زراعتها، بالمطاف، موت نتيجة إهمال الدولة!»

يقارن التقرير بين مأساة وفاة الطفلة بشرى وتسميم النصور»، فيقول إن «وسائل الإعلام الإسرائيلية لم تُفرد لمقتل بشرى سوى كلمات قليلة جداً، بينما تتصدر حالات تسميم النصور العناوين، كما يردد المواطنون البدو في النقب». ويضيف أن «موت ١٣ نسراً في الصحراء جراء التسمم قد حظي بتغطية إعلامية واسعة فعلاً»، ويجزم: «عملية التسميم هذه كان يمكن تجنبها، كما يؤكد جميع العاملين في المجال، لو أن الدولة كلفت نفسها عناء معالجة قضية الكلاب السائبة وشكاوى المواطنين البدو الذين يعانون من جرائها كثيراً». ثم يورد هنا ما يقوله رئيس «وحدة الدوريات الخضراء»، المسؤولة عن تطبيق القانون في المناطق المفتوحة، أوري مالكا، الذي يؤكد أن «البدو في المنطقة يعانون من مجموعات الكلاب السائبة التي ربما تهاجم أولاده أو حيواناته الخاصة في زراعتها، بالقرب من المنازل، وحين لا يجد هذا البدوي أي رد أو مجرد اهتمام من أية جهة رسمية مسؤولة، فربما يلجأ عندئذ إلى حل

التسميم. مقصد البدوي وهدفه هو تسميم الكلاب وليس إيذاء الحيوانات البرية». أما مديرة منظمة «دعوا الحيوانات تعيش»، ياغيل أركين، فتقول إن «البدو الذي يسمم كلباً ينتهك القانون بالتأكيد، لكنني أستطيع تفهمه عندما يقول إنه لا يجد من يصغي إليه ويعالج مشكلته، بل ليس لديه عنوان يتوجه إليه أصلاً. إن عجز الدولة وتقصيرها هما المشكلة الأساس... انعدام السلطة وغياب السيادة هما المصيبة الكبرى.»

في هذا السياق، يلفت المسؤولون العاملون في المجال ميدانياً إلى أن «عدد الكلاب السائبة في منطقة النقب ارتفع بصورة مذهلة، من نحو ٣٠٠٠ كلب قبل بضع سنوات إلى نحو ٥٠ ألف كلب الآن، وهذا من مجموع نحو ٨٠ ألف كلب سائب في إسرائيل برمتها!» ويلفتون إلى حقيقة أن «منطقة الجنوب لا تصدر مناطق البلاد كلها من حيث عدد الكلاب السائبة فقط، وإنما من حيث عدد الذين تعرضوا للعص من هذه الكلاب، التي قد تكون مصابة بمرض الكلب، أيضاً». ففي العام الماضي سجلت في وزارة الصحة ١٧٦٤ حالة عض من كلاب كهذه (خمس حالات في اليوم، تقريباً)، بينما «يؤكد المواطنون البدو في الجنوب أن عدد حالات العض هذه لا تُعد ولا تُحصى عندهم، إذ أن العدد الأكبر منها لا يجري التبليغ عنها للطبيب البيطري المسؤول... لان غالبية الساحقة من البلدات البدوية في النقب ليس فيها طبيب بيطري!»

عند الحديث عن الكلاب السائبة، يسارع مسؤولو «سلطة الطبيعة والحدائق» إلى الحديث عن «النفايات التي تملأ المنطقة فتجعل إسرائيل، من هذه الناحية، دولة عالم ثالث... دولة غير نظيفة إطلاقاً»، كما يقول د. شكيدي ويضيف: «هذا أمر مثير للغضب الشديد، هذا التقصير المرعب من جانب الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة التي لا تحرص على جمع النفايات ودفعها في مدافن خاصة وبعيدة عن المناطق والحدائق، فمنا بإخلاء النفايات من قرية بير هداج لان الدولة لا تقوم بهذا ولأن تراكم النفايات يؤدي إلى تزايد الكلاب.»

تكشف مديرة منظمة «دعوا الحيوانات تعيش»، ياغيل أركين، أن «مسح الكلاب، الذي أجرته منظمتها قبل سنوات قليلة أظهر أن في إسرائيل ٤٠٠ كلب لكل مئة مواطن بالمعدل الفطري، بينما المعدل في القرى البدوية غير المعترف بها في النقب هو ٣٥ كلباً لكل مئة مواطن. وهذا دون توفر أطباء بيطريين، إطلاقاً. ويختم مركز «شومريم» تحقيقه الصحافي هذا بما يقوله مواطن عربي من قرية بير هداج: «صحيح أن لدينا مشكلة نفايات حادة، لكن أحداً لم يُقم هنا مزبلة منظمة وبمواسفات لائقة. لا يستحق البدو العيش بهذه الصورة. صحيح أن الكلاب تضايق رفيفيم ورتميم، البلدتين اليهوديتين المجاورتين لنا، لكن الفرق أن البدو هنا يشعرون بأن ليس ثمة عنوان يمكنهم اللجوء إليه ونقل شكاوهم إليه، وليس ثمة من يمكن أن يضع الحلول وينفذها، لاننا لا نهم أحداً في هذه الدولة... مثل الكلاب، تماماً!»



(عن موقع: أرابكانت)

في الصراع على الحكاية، من فعالية ثقافية لطلاب فلسطينيين من الداخل في وادي الصليب بحيفا.

أي رواية ومضامين سيُملأ بها حيز «متحف المجتمع العربي» الذي أعلنت وزارة الثقافة الإسرائيلية رصد ميزانيات لإقامته؟

كتب هشام نفاع:

من القرن العشرين، وحول مركزية المتحف كمؤسسة في إرساء وتكريس السيطرة، تلاحظ منظمة «عيمق شفيه» أن هناك «استبداداً للرواية»، إذ أنه «منذ البداية، تمت صياغة قوانين التخطيط في الحيز الأرض-إسرائيلي من وجهة نظر تحتسب الآثار امتداداً للبلاد المقدسة، أرض العهد القديم». هذه المنظمة الناشطة «من أجل حقوق كيمتلكات عامة تابعة لكل المجتمعات والشعوب، وضد استعمال مواقع التراث والآثار كأداة سياسية في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين»، تشير إلى وجود «ثلاثة مركبات أساسية للحفاظ على الآثار في البلاد في ذلك الوقت - القانون وسلطة الآثار والمتحف».

وهي تشرح كيف «تبنّت دولة إسرائيل قانون الانتخاب البريطاني الذي مكّنها من توطيد العلاقة ما بين التاريخ اليهودي السابق للدولة من جهة، ومحو الصلات التي تربط مواقع أثرية أخرى بفترات متأخرة أكثر من جهة أخرى. إن قوانين الحفاظ على الآثار القليلة التي أضيفت لحماية المواقع المتأخرة أكثر، تنصب هي الأخرى وبشكل واضح على تاريخ الاستيطان اليهودي في البلاد (مواقع الاستيطان والنصب التذكارية). استطلع بقايا المباني المعدة للحماية في البلاد يوضح أن المعايير الرئيسية في الحماية هي محلية للغاية، وتتطرق إلى الهوية ذاتها والرواية الواحدة التي تروي قصة التوطن والانبعث في أرض إسرائيل».

بناء على هذه المعطيات والتحليلات، من الضروري البدء بطرح السؤال عن الرواية والمضامين التاريخية والثقافية (والسياسية، بالضرورة) التي سيملأ بها حيز «متحف المجتمع العربي» الذي تقول وزارة الثقافة الإسرائيلية إنها رصدت الميزانيات لإقامته، هل ستقوم الحكومة الإسرائيلية فعلاً بالضغط قداماً في مشروع إقامة متحف يتحدث باللغة العربية، حضارياً وتاريخياً، وسياسياً؟

كما هو واضح حدّ البداية، ليس المتحف مستودع أغراض، مهما بلغت قيمته، بل إنه يقدّم رؤية وسردية وقراءة لحقبة من التاريخ أو لضرورة من التطورات، يكفي تخيل الصورة التي سيُراد بها رواية تاريخ الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، وفقاً للمعجم الرسمي، أي حضور وأي وزن لنكبة الشعب الفلسطيني العام ١٩٤٨ سيكون في هذه الرواية؟ هل يتوقع من حكومة إسرائيلية، ممثلة بوزارة ثقافة، أن تمول فعلاً متحفاً ينطق بلسان ووعي ووجدان الفلسطينيين في إسرائيل، من حيث كونهم مع شعبيهم متأثرين بدرجات مصيرية من النكبة التي وقعت بفعل ممارسات مخطئة وأخرى متفرقة ارتكبتها الجهات التي باتت بعد وقت قصير تؤلف الدولة كمؤسسة؟

المتاحف أقرب إلى ما يمكن تسميته «التاريخ العام» من التاريخ المتداول داخل المؤسسات الأكاديمية، بمعنى أن كل متحف يتبنى سردية تاريخية، ونجد الأمر بارزاً في إسرائيل مع طغيان غير مخفي للرؤية الأيديولوجية الصهيونية. مثلاً، نرى أن «متحف الكنيسيت» الإسرائيلي يعرض هويته كمن «يسرد رواية الديمقراطية الإسرائيلية»، وكيف أنه «سيسمح لزواره بتجربة التعرف على برلمان دولة إسرائيل منذ سنواته الأولى وحتى يومنا هذا». أما متحف إسرائيل في القدس فيقدّم نفسه على أنه «المؤسسة الثقافية الأهم في دولة إسرائيل» وبيّز مكانته في «عرض مجموعاته الموسوعية» مع التركيز على «جناح الفنون والتراث اليهودي (...) ومجموعة شاملة للآثار ترجع إلى فترة التوراة والآثار الأراضي المقدسة. وخلال أربعين سنة على وجوده، وبمساعدة التبرعات والمتبرعين الكثر من جميع أنحاء العالم، استطاع المتحف ضم مجموعة كبيرة ومتنوعة تضم نحو نصف مليون قطعة، من بين القطع المهمة لفائف مخطوطات البحر الميت وهي أقدم أسفار للتوراة، ترجع إلى أكثر من ألفي سنة ومخطوطات يهودية للتوراة من العصور الوسطى». في الحالتين، متحف الكنيسيت ومتحف إسرائيل، هناك رواية معلنّة وواضحة، ليس فقط أنها تتماهى مع الرواية الرسمية، بل تشكل مكوناً في هذه الرواية.

وعن تأثير المتحف في الجدل العام، وتأثره بالرأي العام، من حيث ما سيرويه، يمكن إيراد حادثة من العام ٢٠١٨، حيث قام «متحف التاريخ الطبيعي» في القدس بتغطية معرض حول التطور الإنساني من أجل تجنب الإساءة للزوار اليهود المتشددين المعرض بعنوان «بداية التطور الإنساني والثقافة»، روى مراحل التحول التدريجي من القردة إلى البشر الحديثين، مع عدة مجامع، نماذج وأدوات صيد قديمة مع شرح مكتوب، ويكون العديد من اليهود المتشددين يرفضون نظرية التطور الإنساني العلمية، انصاع المتحف لضغوط وغطى ذلك المعرض.

سردية الدولة أم سردية المواطنين العرب الفلسطينيين؟
في السياق الفلسطيني، تذكّر مراكز المعلومات الفلسطينية كيف سارعت سلطات الاحتلال بعد أيام من احتلالها لمدينة القدس العام ١٩٦٧ إلى بسط سيطرتها على المتحف الفلسطيني ومحتوياته الأثرية؛ وتم إلحاقه بدائرة الآثار الإسرائيلية. هذا المتحف الذي تم افتتاحه في العام ١٩٣٨ ليكون أحد أقدم متاحف الآثار في الشرق الأوسط، أطلق عليه منذ الاحتلال اسم «متحف روكفلر»، وهو يضم مجموعة كبيرة من القطع الأثرية المكتشفة من الحفريات التي أجريت في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ما بين العشرينيات والثلاثينيات

الكيبوتس، عين حردو إيهود؛ متحف ناحوم غوتمان، تل أبيب؛ المتحف الأثري في عين دور، كيبوتس عين دور؛ متحف البيشوف القديم في عين شيمر؛ متحف آثار الجولان، مستوطنة كتسرين؛ متحف ريشون لتسيون التاريخي، ريشون لتسيون؛ متحف الثقافة اليرموكية، كيبوتس شاعر هجولان؛ متحف تل أبيب للفنون؛ متحف باحة تل حاي للفنون؛ متحف برج تيفن؛ متحف يفتال أون، كيبوتس غينوسار؛ المتحف الأثري لتاريخ كفار سابا؛ ومتحف الفن الإسرائيلي. ولكن فيما يتجاوز التساؤلات عن الالتزام العملي التنفيذي تخصيص هذه الميزانيات، وبعدها تذهب إلى العناوين المعلن عنها، هناك سؤال المضامين: من الذي سيحدد مضامين مؤسسات غاية في الحساسية، سياسياً وثقافياً واجتماعياً وتاريخياً، مثل متحف أو «مركز للتراث الثقافي»؟ أي سردية ستقدمها مثل هذه المؤسسات، أهي سردية الدولة أم سردية المواطنين العرب الفلسطينيين يكونهم جزءاً من شعبهم وجزءاً من تاريخه وما تعرّض له من الجهة التي تشكل الوزارة مركباً فيها؟

رواية معلنّة وواضحة بل تشكل مكوناً في الرواية الرسمية
علم المتاحف، بموجب بعض الموسوعات الافتراضية الجديدة، يستكشف تاريخ المتاحف ودورها في المجتمع، فضلاً عن الأنشطة التي تشارك فيها، بما في ذلك القيام، المحافظة، الترجمة العامة، والتعليم، مركز علم المتاحف الأوروبي في القرن التاسع عشر، على تطير المتاحف كمؤسسات من شأنها أن «تثقف وتحضّر» عامة الناس. خدمت المتاحف عادةً المصالح القومية، وكان هدفها أساساً غالباً الاحتفال بالدولة أو القوة الاستعمارية. مثلاً، المعرض الكبير للعام ١٨٥١ في لندن أو معرض شيكاغو العالمي، رغم أنهما كانا متحفين مؤقتين، إلا أنهما كانا من الأمثلة الأولى لمساحات العرض الكبيرة المخصصة للأجندات القومية؛ حيث أرادت كل من بريطانيا وأميركا تأكيد وجودهما كقادة دوليين في العلوم والصناعة.

ظهرت ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، أشكال جديدة من علم المتاحف كوسيلة لتنشيط الدور التعليمي للمتاحف، ولاحقاً ظهر أيضاً خطاب علم المتاحف النقدي، وتكثف في مطلع القرن الحادي والعشرين، في حين أن هذه الخطابات النقدية تهيم على علم المتاحف المعاصر، هناك العديد من أنواع المتاحف المختلفة الموجودة اليوم، وبعضها منخرط في ممارسات جديدة، والبعض الآخر أكثر تقليدية وبالتالي أقل نقدية. هنا يطرح السؤال عن التوجه الإسرائيلي السائد في هذا المجال؟

وفقاً لمقال كتبه مدير قسم التاريخ والمقتنيات في متحف لندن، أليكس ويرنر، التاريخ الذي تستهلكه

ثقافية يهودية حصراً، واستثنت منها أي مؤسسات عربية.

٥٢ متحفاً معترفاً بها بموجب قانون المتاحف للعام ١٩٨٣
أشار بحث لمركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيسيت العام ٢٠٠٥، إلى أنه يوجد في إسرائيل أكثر من ٢٠٠ متحف، بما في ذلك ٥٣ متحفاً معترفاً بها بموجب قانون المتاحف للعام ١٩٨٣. هذا القانون يحدّد الالتزامات شؤون المتاحف في إطار لوائحها الداخلية وميزانياتها، وفقاً لأحكام هذا القانون. «الإدارة الثقافية» داخل الوزارة تقوم بتقسيم ميزانياتها بين المجالات المنوطة بها (المسرح، السينما، الموسيقى، الرقص، المتاحف)، وتشارك في تمويل ميزانيات المتاحف المعترف بها فقط. من أجل الحصول على الدعم، فإن المتاحف المعترف بها ملزمة بالامتثال لأحكام هذا القانون أو اللوائح بموجبه. وفقاً لبيود وأنظمة القانون، تلتزم إدارة كل متحف بتقديم تقرير سنوي إلى الإدارة الثقافية عن أنشطة المتحف للفترة من ١ نيسان إلى ٣١ آذار من كل عام.

أما المتاحف المعترف بها فهي: متحف الفن الإسلامي، القدس؛ متحف أرض إسرائيل، تل أبيب رمات أبيب؛ متحف أراضي القدس التوراتي؛ بيت هارونسون، زخرون يعكوف؛ بيت أوسيشكين، كيبوتس دان؛ بيت جوردون، كيبوتس دجانيا؛ بيت همييري، صفد؛ بيت هفتوتسوت، تل أبيب؛ بيت ميريام، كيبوتس بلماحيم؛ بيت روبين، تل أبيب؛ بيت سطورمان، هجوبو؛ متحف بار دافيد، كيبوتس برعام؛ متحف جو أون للثقافة البدوية، كيبوتس لاهاف؛ حديقة العلوم، معهد وايزمان؛ متحف الآثار في وادي جان هشلوشا، بيت شيعان؛ متحف رمات غان للإنسان والحیوان؛ متحف بيتاح تكفا للإنسان والبيئة؛ متحف الخان، الخضيرة؛ متحف بلومفيلد للعلوم، القدس؛ متحف النقب، بئر السبع؛ متحف هرتسليا للفنون؛ هيئة متاحف يواّف، كيبوتس كفار مناحيم، كيبوتس رفاديم؛ متحف وينفريد للثقافة وفنون الشرق، كيبوتس هرزوربع؛ متحف حيفا، حيفا؛ متحف باحة هيبشوف، القدس؛ المتحف الوطني للعلوم والتخطيط والفضاء، حيفا؛ متحف ياد فاشيم، القدس (غير مصنفة)؛ متحف ياد مردخاي، كيبوتس ياد مردخاي؛ متحف يهود إيطاليا، القدس؛ متحف يانكو دادا، كيبوتس عين هود؛ متحف بداية الاستيطان، كيبوتس يفاعت؛ متحف إسرائيل، القدس؛ بيت لومحي هغيتاؤوت، الجليل الغربي؛ متحف مانا كاتس، حيفا؛ متحف برج داود، القدس؛ متحف هيخت، جامعة حيفا؛ متحف مجموعة داجون؛ متحف كيبوتس نخشوليم للزجاج؛ متحف تاريخ مركزيرت باتايا؛ متحف الإنسان القديم، كيبوتس معيان ياروخ؛ متحف فنون

ضمن النقاشات والحركات السياسية لإقرار الميزانية الإسرائيلية العامة في الكنيسيت، ثم النجاح بتمريرها، نشرت وزارة الثقافة والرياضة بياناً بلهجة احتفالية جاء فيه: «لأول مرة، وكجزء من خطة خماسية رائدة وثورية، سيتم تخصيص نحو ٣٦٠ مليون شيكل للثقافة في المجتمع العربي». وتدعي أن ميزانية تنظيم الثقافة العربية ستزداد بمقدار ١٥ مليون شيكل على مدى السنوات الخمس المقبلة، بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص نحو ٣٠ مليون شيكل لتجديد المؤسسات الثقافية في المجتمع العربي، مع التركيز على المنالية للجمهور وتسهيل إمكانية الوصول للمؤسسات. منذ البداية يجب الإشارة إلى ما يلي؛ وفقاً للأرقام الرسمية، فإن الميزانية الحالية المخصصة لوزارة الثقافة في إسرائيل تبلغ نحو مليار و١٠٠ مليون شيكل. أما الأرقام التي تحدثت عنها الوزارة أعلاه ضمن الخطة الخماسية، نحو ٣٦٠ مليون شيكل للثقافة في المجتمع العربي، فهي موزعة على خمس سنوات، أي أنها ما زالت بعيدة جداً عن نسبة الفلسطينيين من المواطنين، نحو ٢٠٪.

بموجب البيان المشار إليه أعلاه، فإن نحو ثلث الميزانية سيخصص لإنشاء مؤسسات ثقافية تشكل بنية تحتية ونقل مهمة إلى الأمام لترويج الفنون في المجتمع العربي، وضمن هذه الخطة سيتم التركيز «بشكل خاص على ميزانية البنية التحتية المادية، بما في ذلك لغرض إنشاء وإتاحة الوصول إلى مواقع تاريخية في مختلف البلديات والسلطات المحلية في المجتمع العربي التي ستشكل مقراً للمؤسسات المذكورة».

تركز الوزارة على «إنشاء أول متحف في المجتمع العربي ليكون منارة للعمل الاحترافي والجيد في مجالات القوامة والحفاظ على التراث الثقافي»، وفضلت بأنه «سيتم إنشاء أول متحف في المجتمع العربي، وكذلك صالات عرض، ومدرسة سينما، ومدرسة للمسرح والفنون، ومركز تراثي للثقافة العربية».

عموماً، اعتادت الحكومات الإسرائيلية على تخصيص قدر ضئيل جداً من الميزانيات لمؤسسات الثقافة العربية، مثلاً، في العام ٢٠١٥ دلت الأرقام الرسمية على أن ميزانية الثقافة العربية، بالمعطيات والمعايير والتعريفات الرسمية، تعادل ٣,٢٪ فقط من مجمل ميزانية وزارة الثقافة، وتقف عند ١٤ مليون شيكل في السنة من أصل ميزانية عامة تبلغ ٧٠٠ مليون شيكل. وضمن ميزانية وزارة الثقافة الإسرائيلية للعام ٢٠١١ رصدت ميزانية بمبلغ ٣٧,٧ مليون شيكل للمتاحف، ولكن لم يخصص ولو شيكل واحد للعرب، كذلك، كانت تخصص وزارة الثقافة ٤٠ مليون شيكل لمؤسسات

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية